

تقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2012-العراق

ملخص تنفيذي

يقر الدستور بمبدأ حرية الأديان كما واحترمت الحكومة بشكل عام حرية الأديان في ممارساتها. لم يتغير التوجه في إحترام الحكومة لحرية الأديان بشكل ملحوظ خلال هذا العام. حيث يقر الدستور دين الإسلام على أنه الديانة الرسمية ويوصي على إعتبار الإسلام مصدرا للتشريع، وينص على عدم جواز تشريع أي قانون يتعارض والإحكام الثابتة لدين الإسلام. ولكن، ينص الدستور أيضا على عدم جواز تعارض أي قانون مع مبادئ الديمقراطية أو الحقوق والحريات الأساسية التي ينص عليها الدستور. ويكفل الدستور حرية الأشخاص من أي شكل من أشكال الإكراه الفكري والسياسي والديني. خلال هذا العام، خضعت بعض التناقضات الظاهرية الموجودة بين الدستور والأحكام القانونية الأخرى للإختبار واصبحت على المحك في ساحة المحكمة، حيث أيدت المحاكم حماية قانونية كاملة لحرية الأديان في تلك القضايا. وبقيت التناقضات الأخرى دونما إختبار لها. في بعض الأحيان يسيء المسؤولون إستخدام سلطتهم سعيا منهم إلى الحد من حرية المجاميع الدينية التي تختلف عن المجموعة التي ينتمون إليها. إلا أن الحكومة إستمرت بدعوتها إلى التسامح وقبول جميع الأقليات الدينية الأخرى، ووفرت الحماية لأماكن العبادة مثل الكنائس والجوامع والأضرحة وأماكن الحج والزيارات الدينية والطرق المؤدية إليها، كما وقامت بتمويل إنشاء وتجديد أماكن العبادة لبعض الأقليات الدينية. لقد قام تنظيم القاعدة ومجاميع إرهابية ومسلحة بصورة غير قانونية بهجمات عنيفة قيدت قدرة جميع المؤمنين على ممارسة شعائرهم.

لقد وردت تقارير حول حالات إنتهاك تمييز مجتمعي تستند إلى الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الشعائرية. حيث ظهر العنف الطائفي في أرجاء البلاد، على الرغم انه كان بدرجات اقل في إقليم كردستان العراق، وقيد من حرية الأديان. لم تتوفر أية إحصائيات موثوقة حول أعمال العنف بدوافع دينية. إلا أن الأغلبية العظمى من الهجمات الإرهابية التي نجم عنها عدد ضخم من الضحايا إستهدفت المسلمين. وكان لكل من ممارسات التوظيف الطائفية والفساد والهجمات التي تستهدف فئة معينة والتطبيق المتفاوت للقانون تأثير إقتصادي ضار على الأقليات من غير المسلمين، وساهم ذلك في مغادرة غير المسلمين للبلاد.

عمل كبار المسؤولين الأمريكيين مع الحكومة عن كثب من أجل تعزيز مبدأ حرية الأديان، وحث الحكومة على حماية أعضاء الأقليات الدينية وإشراكهم في العملية السياسية. كما وقامت السفارة الأمريكية بتمويل برامج لمعالجة مخاوف الأقليات مثل التنمية الإقتصادية والخدمات الأساسية والإنسانية

العراق

وتطوير القدرات. لقد واصل مسؤولو السفارة في إجراء حوار فاعل مع الشيعة والسنة ومجاميع الأقليات الدينية وحثوا على الوصول إلى مستوى أفضل من التفاهم المتبادل.

القسم الأول: الديموغرافيا الدينية

وفقا لتقديرات الحكومة الامريكية في تموز 2012 ، بلغ عدد السكان حوالي 31.1 مليون نسمة. وتختلف احصاءات الديموغرافيا الدينية بسبب العنف ، والهجرة الداخلية، وقدرة التتبع الحكومي. ولأن الحكومة لم تبدأ بعد بالتعداد السكاني ، فإن الأرقام في الغالب عبارة عن تقديرات صادرة عن المنظمات غير الحكومية (NGOs) وقادة المجتمع .

ووفقا لإحصاءات الحكومة لعام 2010، شكل المسلمون 97% من مجموع السكان الإجمالي. ما بين 60 - 65 % منهم من المسلمين الشيعة، في الغالب من العرب لكن بما في ذلك التركمان، والفيليين (الشيعة) الأكراد وغيرهم . وشكل المسلمون السنة العرب والأكراد ما بين 32 إلى 37 % من السكان. ما بين 18 إلى 20 % منهم من الأكراد السنة و ما بين 12 إلى 16 % منهم من العرب السنة، وما تبقي من 1 إلى 2 % منهم من التركمان السنة. ما يقرب 3 % من السكان يتكون من المسيحيين، والأيزيديين، والصابئة المندائيين، والبهايين ، والشبكيين، والكاكيس (الذين يشار إليهم أحيانا بأهل الحق)، بالإضافة إلى مجموعة صغیر جدا من اليهود. وبالرغم من أن الشيعة يقطنون في الجنوب والشرق، إلا أنهم الأغلبية في بغداد ولهم مجتمعات في معظم أجزاء البلاد. بينما يشكل السنة الغالبية في غرب، ووسط، وشمال البلاد.

ويقدر القادة المسيحيون أن هنالك ما بين 400,000 و 850,000 من المسيحيين، حوالي الثلث منهم من الكلدان (الطقوس الشرقية للكنيسة الكاثوليكية)، وخمس منهم من الآشوريون (كنيسة المشرق)، وما تبقي منهم هم من السريان (الأرثوذكسية الشرقية، والأرمن (الروم الكاثوليك والارثوذكس الشرقيين)، والإنجيليين ، وغيرهم من البروتستانت. وحسبما ذكر، فإن عدد المسيحيين الانجليين يبلغ حوالي 5,000. وبين القادة الايزيديين أن حوالي 500,000 إلى 700,000 من الأيزيديين يقيمون في الشمال، 15 % منهم يقيمون في محافظة دهوك وما تبقي منهم يقيمون في محافظة نينوى. بينما يشير قادة الشبك إلى أنه يوجد 200.000 إلى 500.000 من الشبكيين ، الذين يقيمون في الغالب بالقرب من الموصل في محافظة نينوى. وتتفاوت التقديرات المتعلقة بحجم جماعة الصابئة المندائيين على نطاق واسع، فوفقا لقادة

العراق

الصائبة المندائيين، بقي حوالي 4.000 منهم في البلاد وقيمون بشكل عام على طول نهر دجلة وروافده. واستنادا إلى قائد جماعة الصائبة المندائيين الموجودة في البصرة، انخفض عدد الصائبة المندائيين بشكل كبير خلال العقد الأخير حتى وصل عددهم ما بين 500 إلى 750 شخص تقريبا. وتفيد القيادة البهائية أنه يوجد أقل من 2.000 فردا، منتشرين في جميع أنحاء البلاد على شكل مجموعات صغيرة. وتقدر جماعة كاكي الموجودة حول كركوك بحوالي 24.500 شخص. وحسبما ورد، يقيم أقل من 10 اشخاص من اليهود في بغداد. يوجد هنالك عدد من التقارير غير المؤكدة تشير إلى وجود مجموعات صغيرة جدا من اليهود في أجزاء أخرى من البلاد.

وتفيد المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بأن 82.260 من اللاجئين العراقيين و218.800 من المهجرين داخليا (IDPs) عادوا عام 2012 . بالإضافة إلى ذلك، تبين وزارة الهجرة والمهجرين أن 304 شخص من هؤلاء العائدين هم من الاقليات. غالبية هؤلاء اللاجئين فروا من العراق وطلبوا اللجوء في سوريا والاردن بسبب العنف الطائفي الذي نتج عن تفجير مرقد سامراء عام 2006. ووفقا لتقرير المراقبة لعام 2012 الصادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كانت غالبية اللاجئين العراقيين الذي طلبوا اللجوء في ايران هم من العائلات الشيعية التي فرت من العراق قبل عام 2003؛ وهؤلاء الذين عادوا في عام 2012 استقروا في النجف وكربلاء عموما.

وبالإضافة إلى اللاجئين العراقيين، ما يزال حوالي 1.1 مليون شخص من خلفيات دينية مختلفة مهجرين داخليا نظرا إلى العنف الطائفي بين عام 2006 و2008 . لكن ما يزال عدد الاقليات الدينية المهجرة داخليا بسبب العنف غير مؤكدا لأن العديد منهم يقيمون مع اقاربهم أو اصدقاءهم. وتفيد تقارير منظمات غير حكومية دولية بأن 6.156 من العائلات المسيحية ما تزال مهجرة داخليا في المحافظات الشمالية من البلاد. وتعزو المنظمة غير الحكومية هذا العدد المرتفع إلى فرار العراقيين المسيحيين من سوريا حيث عثروا على ملجأ لهم في السابق. وتعزو المنظمة غير الحكومية قرار العائلات المتعلق بالعودة إلى الاستقرار في شمال العراق إلى الأمن النسبي الذي تتمتع به المنطقة مقارنة بأي مكان آخر في البلاد. تلاحظ المنظمات الإنسانية التي تعمل مع العائلات المسيحية المهجرة أن هذه الفئة الضعيفة من السكان لا تكون في الغالب قادرة على بيع منازلها بسعر مقبول إذا اختاروا الهجرة وتعاني أيضا من تكاليف الايجار المرتفعة في منطقة نزوحهم.

العراق

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة لحرية الديانات

الإطار القانوني/ السياسة العامة

ينص الدستور على الحرية الدينية و يقر بأن الاسلام هو الدين الرسمي وأنه مصدر التشريع. وبيّن أنه لا يمكن أن يتم سن قانون يتعارض مع احكام الاسلام المقررة ، غير أنه يوضح أيضا أنه لا يمكن أن يتم سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحقوق والحريات الاساسية التي ينص عليها الدستور. كما يكفل الدستور التحرر من الاكراه الفكري، والسياسي ، والديني. وما تزال هناك بعض التناقضات الواضحة بين الدستور والاحكام القانونية الأخرى بالرغم من أن بعض قرارات المحاكم الصادرة خلال العام ايدت الحماية الدستورية للحرية الدينية.

وتمنع القوانين واللوائح الحكومية تحول المسلمين إلى ديانات أخرى، وتفرض تحول الاطفال القصر إلى الاسلام إذا اعتنق احد الوالدين الاسلام ، وتحرم ممارسة بعض المعتقدات، وتتجاهل المعتقدات الدينية للأفراد الذي يعتقدون الديانات غير المسلمة. لكن، لاتحتوي القوانين المدنية والجنائية للدولة على الجزاءات أو العقوبات القانونية بسبب التحول من الاسلام.

يحظر القانون ممارسة العقيدة البهائية والفرع الوهابي من الاسلام السني. وبالرغم من أن الاحكام الدستورية المتعلقة بالدين قد تلغي تلك القوانين، لا يوجد بعدُ طعنا قضائيا في المحاكم لإبطالها ، ولا يوجد هنالك تشريع مقترح لإبطالها.

يكفل الدستور للمواطنين حق اختيار المحكمة التي ستفصل في مسائل الاحوال الشخصية ، بما في ذلك الزواج ، والطلاق، والوصاية على الأولاد، والميراث، والأوقاف، وغيرها من المسائل الشخصية. وحتى يقوم البرلمان بسن التشريعات التنفيذية، يبقى قانون الاحوال الشخصية لعام 1959 هو السلطة القانونية المعمول به حيث ينص على أنه سيتم الفصل في قضايا جميع المواطنين بما يتفق مع المبادئ القانونية الإسلامية ما لم يعفيهم على وجه التجديد قانونا خاصا. وينص أيضا على أن المحاكم المدنية يجب أن تتشاور مع السلطة الدينية للطرف غير المسلم حول رأيها بموجب القانون الديني المعمول به وتطبيق ذلك الرأي في المحكمة.

ويتطلب الدستور من الحكومة أن تحافظ على حرمة العتبات المقدسة والمواقع الدينية وأن تكفل حرية ممارسة الطقوس الدينية. ويحمي قانون العقوبات أفراد الأقليات الدينية من خلال تجريم تعطيل أو مقاومة طقوسهم الدينية و تدنيس مبانيهم الدينية. ويملك أفراد جميع المجموعات الدينية حرية ممارسة الطقوس الدينية وإدارة الأوقاف الدينية، وشؤون الأوقاف، ومؤسساتهم الدينية.

التقرير الدولي لحرية الديانات لعام 2012

وزارة الخارجية الأمريكية • مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

العراق

ويحمي الدستور كافة المواطنين بالولادة من سحب جنسيتهم، وينص على حقهم في المطالبة في استرجاع جنسيتهم، ويسمح لهم بالحصول على جنسيات متعددة.

ويحتفظ القانون ثمانية مقاعد من أصل 325 معقد في مجلس النواب لأعضاء مجموعات الاقليات الدينية وهي على النحو التالي : خمسة مقاعد للمسيحيين المرشحين من بغداد ، ونيوى، وكركوك، ودهوك، ويمثل نيوى ايزيدي واحد ، ويمثل بغداد صابئي مندائي واحد بينما يمثل نيوى شبكي واحد.

ويحتفظ برلمان كردستان العراق (IKP) بخمسة مقاعد للمسيحيين وواحد للايزيديين.

ويتطلب مجلس قادة الكنائس المسيحية العراقية، وهو مجموعة شبه الحكومية تتألف من ممثلين لاربعة عشرة كنسية معترف بها رسمياً، يتطلب من المجموعات المسيحية بالتسجيل. وللقيام بذلك، يجب أن تتضمن المجموعة ما لا يقل عن 500 تابع في البلاد.

وتشير بطاقات الهوية الوطنية إلى ديانة حاملها لكنها لا تميز بين المسلمين الشيعة والسنة. ولا تحدد جوازات السفر الديانة. وقد يحصل البهائيون والكاكائيين على بطاقات الهوية فقط عندما يعرّفون أنفسهم كمسلمين. وبدون بطاقة الهوية الرسمية، لا يستطيع البهائيون والكايسيون تسجيل أطفالهم في المدارس أو الحصول على جوازات سفر.

وتتفق الحكومة على ثلاثة أوقاف دينية وهي: السني؛ والشيعي؛ بالإضافة إلى المسيحي والاييزيدي والصابئي المندائي، وغيرها من الأوقاف الدينية. وتتفق الاوقاف من التمويل الحكومي للمحافظة على المرافق الدينية وحمايتها.

وتتفق حكومة إقليم كردستان (KRG) على ثلاثة اوقاف وهي: السني، والمسيحي، والاييزيدي. فقد قامت وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في حكومة إقليم كردستان بإدارة الاوقاف التي تدفع رواتب الائمة وتمول بناء وصيانة المواقع الدينية. ويتوفر التمويل المادي للمؤسسات المسيحية الدينية غير أن العديد من الكنائس تفضل تمويل نفسها بنفسها.

وينص الدستور على أن تتألف المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة، والخبراء في الفقه الاسلامي، والفقهاء القانونيين. لكن يترك الدستور طريقة تنظيم عدد واختيار القضاة إلى القانون الذي يحتاج إلى تصويت أغلبية الثلثين في مجلس النواب. ونظراً إلى فشل العديد من المحاولات لإقرار تنفيذ القانون خلال العام، فإن تشكيل المحكمة الاتحادية العليا ما يزال يحكمه قانون المحكمة الاتحادية العليا لعام 2005، الذي لا يحتاج إلى أن يتم ادراج خبراء الفقه الاسلامي في المحكمة.

العراق

وتقدم الحكومة الدعم للمسلمين الراغبين بأداء فريضة الحج، من خلال تنظيم طرق السفر، ومساعدة الحجاج على الحصول على وثائق التحصين للدخول إلى المملكة العربية السعودية. وتقدم الحكومة أيضا التمويل للاوقاف السنوية والشيعية، التي تستقبل طلبات الحج من المواطنين وتقدمها إلى المجلس الأعلى للحج. ويتبع المجلس إلى مكتب رئيس الوزراء. وينظم عملية الانصيب التي يتم من خلالها اختيار الحجاج من أجل تأشيرات الحج الرسمية .

تفرض الحكومة التعليم الديني الاسلامي في المدارس الحكومية، لكن لا يُطلب من الطلبة غير المسلمين المشاركة. وفي معظم مناطق البلاد، تتضمن المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية والثانوية ثلاثة حصص للتربية الاسلامية اسبوعيا، بما في ذلك دراسة القران كمتطلب للتخرج للطلبة المسلمين. وتعمل المدارس الدينية الخاصة في البلاد، ولكن لكي تعمل المدارس الخاصة بشكل قانوني، يجب أن تحصل على ترخيص من المدير العام للمدارس الخاصة والحكومية وعليها ان تدفع الرسوم السنوية. وتتضمن وزارة التعليم مكتب لتعليم اللغة الكردية ولغات اخرى، لضمان أن يتم تعليم الاقليات بلغتهم الأم. وتقوم وزارة التعليم في حكومة كردستان بتمويل مدارس اللغة الأرامية الحكومية (المدرسة الابتدائية والثانوية) في اراضيها، ولا يحتوي المنهاج الدراسي على الدراسات الدينية أو القرآنية. وتقدم حكومة كردستان الإقليمية بعض الخدمات بما في ذلك دفع رواتب التدريس الديني الايزيدي، في بعض المدارس التي تمولها الدولة.

وتعتبر الحكومة العطلات الدينية التالية عطلات وطنية وهي على النحو التالي : عاشوراء ، والأربعين، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، وميلاد النبي. لكن لا تعتبر عاشورا والاربعين عطلة رسمية في في إقليم كردستان العراق. أيام العمل الرسمية هي من الاحد إلى الخميس ، احتراماً ليوم صلاة المسلمين، يوم الجمعة .

الممارسات الحكومية

كانت هناك تقارير حول انتهاكات حكومية للحرية الدينية ، بما في ذلك الاعتقالات والاحتجازات بالاضافة إلى تقارير القيود والتمييز القائمة على الدين والصادرة من الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. واستمر سوء الاستخدام للسلطة الرسمية على اساس طائفي ليصبح مصدرا للقلق، غير أن الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان استمرت في احترام الحرية الدينية للغالبية العظمى من المواطنين .

العراق

وزعم العديد من المسلمين السنة بأن هناك حملة انتقام مستمرة من قبل الأغلبية الشيعية عقاباً لمكانة السنة المفضلة والاعتداءات على الشيعة في ظل النظام السابق. وأشاروا إلى أن قوات الأمن الحكومية قد استهدفتهم من خلال التحرش، والتفتيش غير القانوني، والاعتقال والاحتجاز الاستبدادي، والتعذيب، والاعتداء.

وفي آذار، قامت قوات الأمن الحكومية حسبما ذكر بحملة من الاعتقالات الجماعية في مناطق بغداد التي يقطنها غالبية سنية قبيل قمة جامعة الدول العربية. ونفى المسؤولون في الحكومة أن تكون تلك الاعتقالات وقائية، أو أنها تستهدف المسلمين السنة. وعند الإفراج عنهم، قام المعتقلون والشهود بأخبار منظمات غير حكومية أنه لم يُعرض عليهم مذكرات توقيف وبعض المعتقلين أوردوا بأنهم كانوا يتعرضون للتعذيب أثناء الحجز.

ويزعم قادة الشبكيين والايديين السياسيين بأن قوات البيشمركة الكردية و الأسايش تقوم بمضايقة جماعاتهم والاعتداء عليها بانتظام في الجزء الذي تسيطر عليه حكومة إقليم كردستان من محافظة نينوى أو الذي تتنازع عليه الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وزعم عدد آخر من القادة الايزيديين بأن قوات الأمن العراقية تقوم بمضايقة جماعاتهم والاعتداء عليها في أجزاء من محافظة نينوى تقع تحت سلطة الحكومة المركزية وفي المناطق المتنازع عليها.

وفي أيلول، داهمت قوات الأمن عشرات المشاريع التجارية المملوكة للأقليات، بما في ذلك المطاعم، والحانات، والنوادي الاجتماعية، والنوادي الليلية في بغداد. وأفاد شهود عيان بأن قوات الأمن قامت بتدمير الممتلكات وقامت بضرب الموظفين والزبائن بأعقاب بنادقهم وهرأواتهم، وتم نقل العديد من الأشخاص إلى المستشفى بسبب إصاباتهم. وادعت السلطات المحلية بأن المدهامات كانت صادرة بأوامر قضائية وتستهدف أصحاب الأعمال الذين يقومون ببيع الكحول دون ترخيص غير أن الناطق باسم المحكمة القضائية نفى وجود امر من المحكمة.

وكانت التحقيقات الرسمية بشأن الاعتداءات التي ترتكبها الحكومة، والمجموعات المسلحة غير الشرعية، والمنظمات الإرهابية نادرة. وكثيراً ما تكون نتائج التحقيقات غير منشورة، أو غير معروفة، أو غير كاملة.

قامت حكومة إقليم كردستان بتعويض ضحايا أعمال الشغب التي حصلت في دهوك في إقليم كردستان عام 2011 من الكلدانيين، والسريان، والأيزيديين. وفي 2 كانون الأول 2011، قام 300 إلى 1.000 من مثيري الشغب بمهاجمة المحال التجارية المملوكة لمسيحيين وأيزيديين في محافظة دهوك، حيث

العراق

احرقوا ودمروا 26 محل لبيع الخمر، وصالون تدليك، وأربعة فنادق، ونادي للقمار. وجاء الشغب بعد صلاة الظهر في مسجد الرشيد في زاخو حيث كان الامام الموالي لحزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني يحث كما زُعم على مهاجمة افراد الاقليات الدينية من خلال استنكار أعمالهم على أنها معادية للإسلام. ووعد رئيس اقليم كرستان مسعود البرزاني بتعويض الضحايا وتشكيل لجنة للتحقيق في الهجمات. وخلصت اللجنة إلى أن اتباع حزب الاتحاد الإسلامي الكرستاني "شجعوا على العنف" ضد المشاريع التجارية المسيحية والايثيوبية، وفشل قادة الحزب الكردستاني الديمقراطي في السيطرة على اعضائهم بشأن مهاجمة مراكز منظمة الاتحاد الاسلامي الكرستاني في الهجمات الانتقامية المضادة، وكان مسؤولي الأمن والادارة في محافظة دهوك " متهاونين " في سيطرتهم على الوضع.

كان هنالك ادعاءات بان كلا من الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان تمارسان التمييز ضد أفراد الاقليات الدينية . وأفاد العديد من المسيحيين أن الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان قامتا بتأخير عملية استرداد اراضي الكنيسة و اراضي افراد جماعتهم المصادرة في ظل النظام السابق على نحو غير معقول. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد بعض اساتذة الجامعات أن وزارة التعليم العالي قامت بفصل أفراد مؤهلين وذوي خبرة استنادا إلى انتمائهم الديني وأنه تم بيع المناصب إلى المزايدين الذين يدفعون أعلى الاسعار.

لكي تحصل المجموعات الدينية على مساعدة من وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في حكومة اقليم كردستان، فإن عليهم مطالبين بالتسجيل فيها. وأشار بعض القساوسة المسيحيين غير المسجلين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى الضغوط التي يتعرضون لها من أجل الكف عن التبشير وتقديم المعلومات لحكومة اقليم كردستان عن أتباعهم تحت التهديد المتصور بالسجن أو تهديد اتباعهم وعائلاتهم. وفي تموز 2011، قامت قوات الأمن في حكومة اقليم كردستان باعتقال قس واتهامه بموجب قانون مكافحة إرهاب حكومة اقليم كردستان لعام 2006 . وزعمت العائلة والمؤيدون أنه تم اعتقاله ومحاكمته بسبب التبشير. وقد حصل القس على التمثيل القانوني وحضور عائلته خلال اجراءات المحاكمة، التي قام بمراقبتها موظفون من الأمم المتحدة . وفي 17 كانون الأول، ادانته المحكمة بالتجسس، وهي تهمة أقل درجة من الارهاب، وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وشهر واحد. واستمرت الكنائس الإنجيلية ببيان أنها كانت غير قادرة على الحصول على التسجيل الرسمي من الحكومة وأن متطلبات التسجيل كانت متعبة، بما في ذلك أنها تتضمن 500 عضو على الأقل من الأتباع.

التقرير الدولي لحرية الديانات لعام 2012

وزارة الخارجية الأمريكية • مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

العراق

ونفت حكومة اقليم كردستان الادعاءات المتعلقة بالتمييز ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات. وعلى الرغم من هذه الادعاءات، اختار العديد من غير المسلمين الإقامة في منطقة اقليم كردستان بسبب سمعتها في تقديم قدرا أكبر من الأمن والتسامح.

إن افراد الاقليات الدينية ممثلين تمثيلا ناقصا في المناصب الحكومية، ووظائف القطاع العام، والمناصب المنتخبة خارج مجلس النواب. وبالرغم من أن افراد الاقليات الدينية يتقلدون المناصب العليا في البرلمان الوطني والحكومة المركزية بالإضافة إلى حكومة اقليم كردستان إلا أنهم ممثلين تمثيلا ناقصا نسبيا في القوى العاملة الحكومية غير المنتخبة، خاصة على مستوى المحافظات والمستوى المحلي. هذا التمثيل الناقص كان يحد من قدرتهم على الحصول على الأمن الذي توفره الحكومة والتنمية الاقتصادية. وكان غير المسلمون، خاصة المسيحيون والاييزيديون ، يشكون من العزلة السياسية التي تفرضها عليهم الغالبية المسلمة بسبب اختلافاتهم الدينية، وإن كانت بدرجة أقل في اقليم كردستان العراق.

وواصلت الحكومة وحكومة اقليم كردستان تقديم التمثيل السياسي والدعم لافراد المجموعات الإسلامية خلال العام. يحتوي مجلس الوزراء العراقي على عضو مسيحي واحد (البيئية) وكذلك مجلس الوزراء في حكومة اقليم كردستان (الاتصالات والنقل) . وكان مجلس الوزراء السابق في حكومة اقليم كردستان يتضمن عضوا ايزيدي (الزراعة والماء) حتى انتهت عضويته في نيسان.

في 30 نيسان، ايدت محكمة استئناف بغداد - الرصافة الاتحادية حكم المحكمة الدنيا الذي يقضي بأن الشخص الذي يبلغ من العمر 18 سنة يستطيع تحويل ديانته من الاسلام إلى المسيحية. فقد تحول والد المدعي من المسيحية إلى الإسلام في عام 2002 عندما كان عمر المدعي تحت الثامن عشرة ، وبالتالي تغيرت ديانة المدعي إلى الاسلام بحكم القانون. ثم قام المدعي بعد ذلك بالالتماس لتحويل ديانته مرة أخرى إلى المسيحية على بطاقة الأحوال المدنية عندما بلغ الثامنة عشرة. وحكمت المحكمة لصالح المدعي استنادا إلى قانون الاحوال المدنية (قانون رقم 65 لعام 1972)، الذي يسمح للأطفال الذي يبلغون سن الرشد اختيار ديانتهم بشكل مستقل.

وبالرغم من أن عيد الفصح وعيد الميلاد لم يكونا ضمن العطلات الوطنية إلا أن سياسة الحكومة تقر بحق المسيحيين بالاحتفال بهما. وأفادت المجموعات المسيحية أنها كانت قادرة على الاحتفال بعيد الميلاد وعيد الفصح دون تدخل. وتوفر الحكومة المزيد من الحماية للكنائس المسيحية خلال تلك العطلات.

الانتهاكات التي ترتكبها القوات المتمردة أو الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

التقرير الدولي لحرية الديانات لعام 2012

وزارة الخارجية الأمريكية • مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

العراق

واصلت المجموعات الإرهابية إيذاء المواطنين من جميع الأعراق والمجموعات الدينية بالإضافة إلى الزيارات الدينية ومواقع الزيارات من خلال التفجيرات والهجمات الانتحارية بالعبوات الناسفة. وارتكب الارهابيون أيضا اعمال التحرش، والتخويف، والسرقه، والاختطاف، والقتل.

في كانون الثاني، استهدفت تنظيم القاعدة في العراق الزوّار الشيعة في موجة من الهجمات خلال عطلة الأربعين للشيعة. ففي واحدة من تلك الهجمات، قام انتحاري بتفجير نفسه بالقرب من مجموعة من الزوار قرب الناصرية، في محافظة ذي قار، واسفر هذا الهجوم عن مقتل 48 شخص على الأقل وجرح أكثر من 20 شخص اخر. وفي اليوم ذاته، استهدفت خمس تفجيرات أخرى بشكل رئيسي الاحياء الشيعة في بغداد مما اسفر عن مقتل 24 شخص وجرح 65 شخص اخر على الاقل. وفي 9 كانون الثاني، أدت قنبلة مزروعة على جانب الطريق في جنوب بغداد إلى قتل زائر واحد على الأقل وجرح تسعة آخرين على الأقل، بينما ادت قنبلة أخرى مزروعة على جانب الطريق بالقرب من الحلة، في محافظة بابل إلى جرح 15 شخص.

في 16 كانون الثاني، كان تنظيم القاعدة مسؤولاً أيضا عن الهجوم الذي اسفر عن قتل الشبك عندما انفجرت سيارة مفخخة استهدفت المجمع السكني الذي يسكنه الشبك المهجرون في حي برطلة في الموصل، في محافظة نينوى.

في حزيران وتموز، اعلن تنظم القاعدة في العراق مسؤوليته عن موجة من الهجمات بما في ذلك انفجار الشاحنة المفخخة التي انفجرت بالقرب من مسجد للشيعة في الديوانية واسفر عن مقتل 25 زائرا على الأقل في طريقهم إلى كربلاء من أجل الاحتفال بيوم ميلاد الإمام المهدي في 3 تموز. وفي اليوم ذاته، انفجرت قنبلة أدت إلى قتل اربعة زوار اخرين بالقرب من مدينة كربلاء.

في 19 آب، في هجوم أخر لتنظيم القاعدة في العراق، أدى انفجار سيارة مفخخة إلى إصابة امير السلفية السنية، مهدي الصميدعي، وثلاثة من موظفي الأمن الخاصين به بجروح خطيرة اثناء مغادرتهم مسجد عمر المختار، في حي اليرموك غرب بغداد، بعد صلاة عيد الفطر.

في 7 ايلول، اسفرت ثلاثة تفجيرات منفصلة قام بها تنظيم القاعدة واستهدفت بها مساجد شيعية في كركوك عن مقتل ثمانية اشخاص وجرح 400 شخص على الأقل. ووقع اعنف هجوم عندما انفجرت سيارة مفخخة في جنوب منطقة دوميذ في كركوك عندما كان المصلون يخرجون من المسجد بعد صلاة الجمعة. وانفجرت القنبلة الثانية بعد وصول الشرطة ورجال الإنقاذ إلى مكان وقوع الانفجار.

العراق

وأدت الهجمات الارهابية على العديد من المساجد، والكنائس، وغيرها من المواقع المقدسة إلى جعلها غير صالحة للاستخدام. ولم يسفر تفجير 16 أيلول لكاتدرائية كنسية القلب الأقدس الكلدانية عن خسائر بشرية، لكنه أدى إلى تدمير المبنى على نطاق واسع بحيث أصبح غير صالح للاستعمال. وافادت منظمة محلية لحقوق الانسان عن اربعة هجمات على الكنائس المسيحية، بما في ذلك الهجوم على كاتدرائية القلب الأقدس، خلال العام. وحسبما ذكر، لم يحضر العديد من المتعبدين الشعائر الدينية أو يشارك في الاحداث الدينية بسبب التهديد بالعنف على الرغم من أن الحكومة قامت باستمرار بتوفير حماية اضافية للمواقع المقدسة وتمويل الترميمات.

في 26 تموز، اعلنت الحكومة عن احكام الإعدام التي صادق عليها ديوان الرئاسة ضد الجناة المدانين بالهجوم الارهابي القاتل على كنيسة سيدة النجاة في 2010، الذي اسفر عن 52 وفاة، بما في ذلك وفاة اثنين من القساوسة. وفي 14 كانون الاول يوم اعيد افتتاح الكنسية، تحدث رئيس الوزراء وحث على الوحدة بين المسيحيين والمسلمين من أجل بناء العراق الجديد الاكثر سلاما.

التحسّنات والتطورات الايجابية بشأن احترام الحرية الدينية

في أيلول، دعت لجنة الأقليات الدينية في مجلس محافظة البصرة الحكومة المركزية إلى تقديم الدعم للمسيحيين العراقيين الذين يرغبون بالحج إلى القدس وبيت لحم، أسوة بحج المسلمين. وخلال العام، قامت قوات الأمن العراقية بنشر الشرطة وافراد الجيش لحماية طرق ومواقع الزيارات الدينية بالاضافة إلى اماكن العبادة خلال العطلات الدينية. وفي اواخر شهر أيلول، قامت قوات الامن العراقية بنشر 20.000 فرد من افراد الشرطة والجيش في كربلاء لحماية طرق الحج الموصلة إلى المملكة العربية السعودية، وفي اواخر شهر تشرين الأول، قامت قوات الأمن العراقية بنشر 12.000 فرد من أفراد الشرطة والجيش في مدينة كربلاء المقدسة لحماية مئات الآلاف من الحجاج الذاهبون إلى المدينة من أجل عيد الأضحى.

واوردت وزارة حقوق الإنسان أنها اتخذت العديد من الخطوات التي تهدف إلى حماية افراد الأقليات الدينية ومعالجة مخاوفهم. وقد اجرت تحقيقا في ظاهرة الانتحارات بين الشباب الايزيديين وقدمت المساعدة الإنسانية للأقليات المهجرة داخليا، بما في ذلك المسيحيين، وعقدت أكثر من 200 ورشة عمل في جميع أنحاء البلاد بشأن حقوق الأقليات.

العراق

وبينت وزارة حقوق الإنسان أن قوات الأمن العراقية خلال العام قامت بمرافقة 1.300 طالب مسيحي من الحمدانية إلى الموصل للالتحاق بالمدرسة يوميا، وزيادة الدوريات الليلية في الأحياء المسيحية في الموصل.

وواصلت حكومة اقليم كردستان الترحيب بالمسيحيين القادمين من خارج اقليم كردستان العراق الذين انتقلوا إلى المنطقة نظرا إلى التمييز والتهديدات الملموسة التي تتعرض لها سلامتهم في أماكن أخرى. في كانون الأول، قال المطران الأمريكي في الكنيسة الأرمنية، فيكان ايكازين، "أن اقليم كردستان العراق أصبح ملاذا آمنا للمسيحيين، (و) تقوم الحكومة (في الأقليم) ببناء الكنائس، والمدارس، والمراكز المجتمعية لهم،" وأضاف بأن "المسيحيين اليوم يشعرون براحة كبيرة (في اقليم كردستان العراق)".

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

كانت هناك تقارير بشأن الانتهاكات المجتمعية والتمييز القائم على الإنتماء، أو الاعتقاد، أو الممارسة الدينية. وعاق العنف من المجموعات الطائفية والمسلحة بصورة غير قانونية في أجزاء عديدة من البلاد، أعاق الحرية الدينية وإن كان بدرجة أقل في اقليم كردستان العراق. وواصلت بعض العناصر الإسلامية ممارسة الضغط على المجتمع ليتوافق مع تفسيراتهم لتعاليم الإسلام. بالرغم من أن تلك الجهود أثرت على جميع المواطنين إلا أن غير المسلمين بشكل خاص كانوا عرضة لهذا الضغط والعنف بسبب وضعهم كأقلية.

واستهدفت المجموعات المسلحة غير القانونية بشكل منتظم العديد من الأفراد من جميع الأعراق والمجموعات الدينية بسبب هويتهم الدينية، بالرغم من الغالبية الساحقة من الهجمات الجماعية استهدفت الأغلبية الشيعية. وعلى الرغم من عدم توفر الإحصاءات الموثوقة بشأن العنف الذي تحركه دوافع دينية، إلا أن الأعمال التي تم ارتكابها ضد المجموعات الدينية كانت تتضمن التحرش، والتخويف، والسرقعة، والاختطاف، والقتل، والتفجيرات الانتحارية، والهجمات بعبوات ناسفة.

في 29 كانون الثاني، قام مجهولون مسلحون بإطلاق النار على زوجين ايزيديين وقتلتهما في الموصل، في محافظة نينوى. ووفقا لتقارير صحفية، قام المهاجمون أيضا بقطع لسان الزوج ووضعه في يده. وفي 21 آذار، قام مهاجمون مجهولون مسلحون بإقتحام منزل عائلة شيعية في جنوب شرق بغداد وذبحوا الأم واطفالها الثلاثة. ووفقا للتقارير الصحفية، فإن العائلة كانت قد عادت إلى بيتها في حي

التقرير الدولي لحرية الديانات لعام 2012

وزارة الخارجية الأمريكية • مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

العراق

الزعرانية الذي تقطنه غالبية سنية ، قبل عشرة اشهر من وفاتهم ، بعد هروبهم من العنف الطائفي في عامي 2006 و 2007 .

في 10 آب، اسفر التفجير الإنتحاري الذي استهدف مسجد للشبك عن قتل شخصين وجرح أكثر من 50 شخص اخر في الهجوم الذي قام بتنفيذه مجهولون.

في 30 كانون الأول، قامت مجموعة مسلحة مجهولة بإطلاق النار على صائغ صابئي مندائي وقتله داخل محله في جنوب بغداد.

وواصل المسلمون السنة الزعم بأن هنالك حملة انتقام مستمرة يقوم بها الغالبية الشيعية للقصاص منهم بسبب مكانتهم المفضلة واساءة معاملة الشيعة في ظل النظام السابق. واورد المسلمون السنة أيضا التمييز القائم على التصور العام الذي مفاده أن غالبية أهل السنة يتعاطفون مع المجموعات المتطرفة السنية وعناصر النظام السابق.

ويفيد الشيعة في الاحياء ذات الأغلبية السنية ، والسنة في الاحياء ذات الأغلبية الشيعية ، و افراد الاقليات الدينية في الاحياء التي يسيطر عليها السنة والشيعة بأنهم يتلقون رسائل من مصادر مجهولة بالتهديد بالقتل تطالبهم بمغادرة منازلهم. بعد اطلاق والتضخيم الإعلامي الذي صاحب فيديو مثير للجدل عبر الإنترنت لأحد الهواة في أيلول، ذكرت المجموعات المسيحية أن التهديدات بالقتل قد ازدادت. وعلى الرغم من أنه لم تقع هجمات مباشرة على المسيحيين نتيجة للفيديو، إلا أن جماعة واحدة تسمى لواء الصراط المستقيم اصدرت تهديد للمسيحيين في الموصل بالمغادرة أو التعرض للقتل. وقامت الحكومة بتوفير حماية اضافية بشكل مؤقت في الأحياء المسيحية بعد التهديد. ولم يكن هنالك وفيات أو هجمات مرتبطة بالتهديد. واثار التعصب الديني بعض التهديدات لكن سجلت بعض التقارير أيضا امكانية الاسباب الإقتصادية، خاصة من الأشخاص الذين يحاولون الحصول على ممتلكات المسيحيين.

وهناك بعض التقارير التي تفيد بأن الاقليات غير المسلمة شعرت بأنها ملزمة بالالتزام ببعض الشعائر الإسلامية، مثل ارتداء الحجاب أو الصوم في رمضان. هدد بعض المسلمون النساء والفتيات ، بصرف النظر عن انتمائهم الديني ، بسبب رفضهم ارتداء الحجاب أو ارتدائهم الملابس على الطراز الغربي ، او بسبب عدم الالتزام بالتفسيرات الصارمة للتعاليم الاسلامية التي تحكم السلوك العام.

وبين العديد من النساء، بما في ذلك المسيحيات ، بأنهن اخترن ارتداء الحجاب بعد أن تعرضن للمضايقة. وافادت موظفتان حكوميتان مسيحيتان بأنه تم نقلهما قسرا إلى قسم آخر في وزارة التي تعملان فيها دون اشعار مسبق أو موافقة لأنهما رفضتا ارتداء الحجاب.

التقرير الدولي لحرية الديانات لعام 2012

وزارة الخارجية الأمريكية • مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

العراق

بالرغم من أن الطلبة غير المسلمين غير مطالبين بالمشاركة في التعليم الديني في المدارس الحكومية إلا أن بعض الطلبة غير المسلمين افادوا بأنهم شعروا بالضغط عليهم من قبل المعلمين وزملاء الصف للقيام بذلك. وهناك تقارير أيضا تشير إلى أن الطلبة غير المسلمين كانوا ملزمين على المشاركة لأنهم لا يستطيعون مغادرة الصف خلال التعليم الديني. وبين القادة المسيحيون والايدييون بأن التمييز في التعليم يستمر بتشكيل تحديا بسبب عدم تدخل الأقليات في قضايا مثل المنهاج الدراسي ولغة التعليم. ولكن، في 27 نيسان، افادت منظمة دولية غير حكومية بأن وزارة التعليم وافقت على مقترح اصلاح المنهاج الدراسي الذي وضعت تحالف الأقليات العراقية، وهو مجموعة من منظمات اقلية المجتمع المدني. وكان للمزيج المكون من الفساد، والهجمات ضد الأعمال التجارية لغير المسلمين، والتطبيق غير العادل لسيادة القانون، والتوظيف بالمحسوبية الذي تقوم به الأغلبية المسلمة تأثيرا اقتصاديا ضارا على الجماعات غير المسلمة وساهم في مغادرة غير المسلمين للبلاد.

وخلال العام، أفادت القيادات المسيحية والايديوية، والشبكية أن مجتمعاتهم مستمرة بكونها اهدافا للمضايقة والعنف. واستهدف بعض المسلمون اصحاب المتاجر الذين يقومون بتقديم البضائع والخدمات التي تعتبر غير متلائمة مع الاسلام. وفي بعض الاحيان، عرضوهم للعنف بعد أن لم يمتثلوا للتحذيرات من أجل وقف مثل هذا النشاط. واستهدفت هذه العناصر المجتمعية بشكل خاص اصحاب متاجر الكحول، خاصة المسيحيين والايدييين. وحسب القانون، يرخص للمسيحيين ولمجموعات غير اسلامية اخرى فقط بيع الكحول.

في 16 تشرين الأول، انفجرت سيارة مفخخة أمام متجر للكحول يعود إلى رجل مسيحي في كركوك يقع في الجهة الأخرى من الشارع، حسبما ذكر، من دار حضانة مملوكة لمسيحيين انجيليين، مما أدى إلى اضرار إنشائية واسعة في المباني والشركات المحيطة لكنه لم يسفر عن قتلى أو جرحى. وقامت الحكومة بعد الحادث بنشر ستة من عناصر الشرطة اضافيين في المنطقة، لكن لم يكن هناك تحقيقا رسميا بحلول نهاية العام.

وخلال العام، عانى القادة المسلمون الدينيون (من السنة والشيعة)، والحجاج، والمصلون في الأضرحة، وأماكن العبادة، والبيوت الخاصة من الهجمات المميتة والإصابات. وفي 31 آب، بعد صلاة الجمعة، اطلق مجهولون مسلحون النار على امام مسجد الشروق الشيعي في طريق عودته إلى المنزل بعد أداء خطبته. في هجوم منفصل وقع في اليوم ذاته، اصيب رجل دين شيعي اخر بجروح خطيرة وقتل سائقه نتيجة اطلاق النار من سيارة عابرة شرق بغداد.

التقرير الدولي لحرية الديانات لعام 2012

وزارة الخارجية الأمريكية • مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

العراق

وفي 18 أيلول، قام مجموعة من الرجال المسلحون بسرقة منزل تعود ملكيته إلى عائلة مسيحية في بغداد واضرموا فيه النار. وحسبما ذكر، تركت العائلة العراق بعد الحادث ولم تعود إلى نهاية العام. واوردت منظمة حقوق إنسان محلية أن مجهولين مسلحين قاموا بخمسة اجتياحات مسلحة استهدفت منازل عائلات مسيحية خلال العام.

وافادت منظمة محلية لحقوق الإنسان أنه تم قتل خمسة اشخاص واختطاف خمسة آخرين، بالإضافة إلى 12 محاولة اغتيال غير ناجحة، و17 هجوم ضد المسيحيين. وتم قتل شخصين واختطاف اربع اشخاص بالإضافة إلى هجومين ضد الايزيديين. بالإضافة إلى ذلك، تم قتل اثنين من الصابئة المندائيين، و26 شخص من الشبكيين خلال العام. وأكدت الشرطة ومنظمات حقوق الإنسان بأنه لم يتم التبليغ على معظم حالات الاختطاف بسبب الخوف من الإنتقام. وبقيت التحقيقات مفتوحة حتى نهاية العام.

القسم الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

حثت الحكومة الامريكية على الحرية الدينية وواصلت العمل بشكل وثيق مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وقاموا مسئولون من وزارة الخارجية، والسفارة، والقنصليات بمقابلة ممثلي المجموعات الدينية والعرقية على نحو منظم، بما في ذلك اقلياتها، وحافظوا على الحوار الفعال معهم. وشغل نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون العراق في مكتب شؤون الشرق الأدنى منصب المنسق الخاص لوزارة الخارجية للأقليات الدينية والعرقية في البلاد. وقام المنسق الخاص بزيارة مجموعات اللاجئين من الأقليات في الولايات المتحدة والأقليات في العراق لمناقشة التحديات السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تواجههم. وكذلك التقى السفير الأمريكي للحريات الدينية المتجول مع الجماعة المسيحية في الشتات في الولايات المتحدة الأمريكية. وتجول مساعد رئيس البعثة للمساعدة على الإنتقال في جميع انحاء العراق وتواصل مع قادة الأقليات الدينية والسياسية، بما في ذلك أولئك من محافظات نينوى، وأربيل، وبغداد، والبصرة. وأشرك أيضا الحكومة العراقية في قضايا الأقليات والحماية التي توفرها الحكومة للأقليات الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، قام بزيارة شتات الأقليات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية وقابل القادة الدينيين الأمريكيين لمناقشة قضاياهم، واهتماماتهم بالإضافة إلى المساعدة الممكنة التي يمكن تقديمها للأقليات العراقية. وترأس أيضا مجموعة عمل السفارة بشأن قضايا الأقليات، المصممة لتحقيق التركيز المنسق لأنشطة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالأقليات خلال العام. وفي

العراق

نهاية شهر أيار، مع الغاء منصب مساعد رئيس البعثة للمساعدة على الإنتقال، تولى مستشار وزير الشؤون السياسية تلك المسئوليات.

وعمل سفير الولايات المتحدة الأمريكية، والقنصل العام في اربيل، والقنصل العام في البصرة، والقنصل في كركوك أيضا مع الأقليات الدينية ، وعملت البعثة مع ممثلي المجتمع الدولي ، ومسئولي الولايات المتحدة والحكومة العراقية لمعالجة القضايا التي تواجهها الأقليات.

لغاية شهر كانون الأول، قامت الحكومة الأمريكية برصد أكثر من 73 مليون دولار على نحو تراكمي لتمويل مبادرات جديدة ومشاريع مستمرة لدعم الأقليات. وركزت تلك المشاريع على الاحتياجات الآنية وطويلة الأجل للمجتمعات المحلية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية ، والخدمات الاساسية والإنسانية، وتطوير القدرات.